

قال المصنف رحمته:

س: ما دليل (علو القهر) من الكتاب؟

ج: أدلته كثيرة:

منها قوله **تعالى**: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]؛ وهو متضمن لعلو القهر والفوقية.

وقوله **تعالى**: ﴿سُبْحٰنَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الزمر].

وقوله **تعالى**: ﴿لَمِنَ الْمَلِكِ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر].

وقوله **تعالى**: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِن إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص].

وقوله **تعالى**: ﴿مَا مِن دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا﴾ [هود: ٥٦].

وقوله **تعالى**: ﴿يَمَعَشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا مِن أَقْطَارِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ

فَأَنفُذُوا لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطٰنٍ﴾ [الرحمن].

وغير ذلك من الآيات.



قال الشارح وفقه الله:

تقدم أن المصنف رحمه الله تعالى ذكر أن علو الله عز وجل ثلاثة أقسام:

♦ أحدها: علو الفوقية.

♦ وثانيها: علو القهر.

♦ وثالثها: علو الشَّان.

وذكر - فيما ذكر سابقاً - الآيات والأحاديث الدالَّة على إثبات علو الفوقية، ثمَّ أتبعها بسؤالٍ يتعلَّق بـ (علو القهر)؛ فقال: (ما دليل (علو القهر) من الكتاب؟) أي من القرآن الكريم؛ فإنَّه إذا أُطلق (الكتاب) - كما تقدَّم - فالمراد به: القرآن.

وأورد آياتٍ تدلُّ على علوِّ الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** بقهره؛ ومُقدِّمها: قوله **تَعَالَى**: ﴿وَهُوَ **الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾ [الأنعام: ١٨]؛ فإنَّ هذه الآية متضمِّنة عند مَنْ ذكر ذلك (القهر) و(الفوقية)؛ لأنَّ الله قال: ﴿**وَهُوَ الْقَاهِرُ**﴾ (مبيِّناً قهره، وقال: ﴿**فَوْقَ عِبَادِهِ**﴾) مثبِّتاً فوقيته؛ فله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** علوُّ القهر عليهم.

وأما الآيات التي ذكرها بعدها فإنَّها متضمِّنة إثبات صفة (القهر) له؛ في قوله **سُبْحَانَهُ**: ﴿**هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾ [الزُّمَر: ٤]، وقوله: ﴿**لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ**﴾ [غافر: ١٦]، وقوله: ﴿**إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ**﴾ [ص: ٦٥].

فهذه الآيات الثلاث فيها اسم (القَهَّار)؛ المتضمِّن صفة (القهر).

فإنَّ من طرائق إثبات الصِّفات: ورود الأسماء الإلهية المشتمة عليها؛ فكلُّ اسمٍ إلهيٍّ فيه صفةٌ أو أكثر - كما تقدَّم - وهو من طرائق أهل السنَّة في إثبات الصِّفات؛ كما ذكرتُ ذلك في قولي:

أَسْمَاءُ رَبَّنَا عَلَى الصِّفَاتِ مِنْ الْأَدِلَّةِ لِذِي الْإِثْبَاتِ

فاسم (القَهَّار) الوارد في هؤلاء الآيات يفيد إثبات صفة (القهر) لله.

وكذلك ما ذكره بعده في قوله **تَعَالَى**: ﴿**مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هِيَ آخِذَةٌ بِنَاصِيَتِهَا**﴾ [هود: ٥٦] أي

مدبِّرٌ لها، وقاهرٌ إيَّها.

وفي معنى ذلك أيضًا: آية سورة الرحمن: ﴿لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [الرحمن: ٣٣] أي بقوة وإذن من الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**؛ فتكون لكم حجة في نفوذ أقطارهما.

والآية الأولى أصرح آية تعلق بها من تعلق من القائلين بإثبات (علو القهر)؛ وهي قوله **تَعَالَى**: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]؛ فأخذوا من ذكر كلمة ﴿فَوْقَ﴾ إثبات (علو القهر)، وذكرت لكم أنه جاء نظيرها في قوله **تَعَالَى**: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]؛ فلا يتوجه القول بإثبات هذا العلو قسيمًا لـ (علو الذات) و(علو الصفات)؛ بل هو مُندرج في (علو الصفات).

فُنُبتِ علو القهر لله **عَزَّ وَجَلَّ**، إلا أنه من جملة علو صفاته.

فمدار أقسام (العلو) على نوعين:

♦ أحدهما: علو الذات.

♦ والآخر: علو الصفات.

و(علو القهر) فرد من الأفراد التي ترجع إلى (علو القدر والصفات).



قال المصنف رحمه الله:

س: ما دليل ذلك من السنة؟

ج: أدلته من السنة كثيرة:

منها قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا».

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَا ضِ

فِي حُكْمِكَ، عَدَلٌ فِي قَضَائِكَ...» الحديث.

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَزِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ

مَنْ عَادَيْتَ».

وغير ذلك كثير.



قال الشارح وفقه الله:

لَمَّا ذَكَرَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ الدَّالَّةَ عَلَى (عَلْوِ الْقَهْرِ)، أَتْبَعَهُ بِطَلْبِ

ذِكْرِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ؛ فَقَالَ: (مَا دَلِيلُ ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ؟) أَيُّ مَا دَلِيلُ عَلْوِ الْقَهْرِ

مِنَ السُّنَّةِ.

ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِذِكْرِ ثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ:

(مِنْهَا: قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا»)

الْحَدِيثِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ».

وَمِنْهَا: (قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ، نَاصِيَتِي

بيدك، ماضٍ في حُكْمِكَ، عدلٌ في قضاؤك» الحديث). رواه أحمدٌ وغيره، وإسناده صحيحٌ.

ومنها: (قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَدُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ»). رواه أصحاب «السُّنَنِ» من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما، وإسناده صحيحٌ.

وهذه الأحاديث وغيرها تدلُّ في معناها على نفوذ حكم الله عزَّ وجلَّ، وكمال ملكه، وتدبيره خلقه، وأن الأمر كله بيده، وذلك من جملة ما يندرج في (علو الصفات) - كما تقدّم -؛ فإنه وإن كان إثباتاً لقهر الله خلقه، وعزته عليهم، وغلبته لهم؛ فهذه المعاني ترجع إلى (علو القدر والصفات) المتقدم ذكره.



قَالَ الْمُصَنِّفُ حَمْدًا لِلَّهِ:

س: ما دليل (علو الشأن)؟ وما الذي يجب نفيه عن الله عزَّ وجلَّ؟

ج: اعلم أن علو الشأن هو ما تضمَّنه اسمه (القُدُّوس، السَّلَام، الكَبِير، المُتَعَال) وما في معناها، واستلزمته جميع صفات كماله ونعوت جلاله.

فتعالى في أحديته أن يكون لغيره ملك، أو قسطن منه، أو يكون عوناً له، أو ظهيراً، أو شفيعاً عنده بدون إذنه، أو عليه يُجِير.

وتعالى في عظمته وكبريائه وملكوته وجبروته عن أن يكون له مُنَازِعٌ، أو مُغَالِبٌ، أو وليٌّ من الذُّلِّ، أو نصيرٌ.

وتعالى في صمديته عن الصَّاحِبَةِ، والوَلَدِ، والوَالِدِ، والكُفِّ، والنَّظِيرِ.

وتعالى في كمال حياته وقِيُومِيَّتِهِ وقدرته عن الموت، والسَّنَةِ، والنَّوْمِ، والتَّعَبِ، والإِعياء.

وتعالى في كمال علمه عن الغفلة والنسيان، وعن عُزُوبِ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ عن علمه في الأرض أو في السَّمَاءِ.

وتعالى في كمال حكمته وحمده عن خلق شيءٍ عبثاً، وعن ترك الخلق سُدىً بلا أمرٍ، ولا نهيٍ، ولا بعثٍ، ولا جزاءٍ.

وتعالى في كمال عدله عن أن يظلم أحداً مثقال ذرةٍ، أو أن يهضمه شيئاً من حسناته.

وتعالى في كمال غناه عن أن يُطعمَ، أو يُرزقَ، أو يفتقر إلى غيره في شيءٍ.

وتعالى في جميع ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله عن التَّعْطِيلِ والتَّمْثِيلِ.

وسبحانه وبحمده، وعز وجل، وتبارك وتعالى، وتنزهه وتقدس عن كل ما يُنافي إلهيته وربوبيته وأسماءه الحسنی وصفاته العلی.

﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الرُّوم: ٢٧].

ونصوص الوحي من الكتاب والسنة في هذا الباب معلومة مفهومة، مع كثرتها وشهرتها.



قال الشارح وفق الشئ:

لمَّا فرغ المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَىٰ مِنْ ذِكْرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِنَوْعِي الْعُلُوِّ الْمُتَقَدِّمِينَ (علوِّ الفوقية، وعلوِّ القهر)، أتبعهما بسؤالٍ يتعلّق ببيان القسم الثالث؛ وهو (علوُّ الشان)؛ فقال: (ما دليل (علوِّ الشان)؟ وما الذي يجب نفيه عن الله عزَّ وجلَّ؟).

وقرّن المصنّف بين السؤال عن دليل (علوِّ الشان) والسؤال عمّا يجب نفيه عن الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ إثبات علوِّ شأنه يستلزم نفي ما لا يليق عنه.

ثمَّ أجاب عنه فقال: (اعلم أنَّ علوَّ الشان هو ما تضمّنه اسمه (القدوس، السلام، الكبير، المتعال) وما في معناها، واستلزمته جميع صفات كماله ونعوت جلاله).

فالمراد بـ (علوِّ الشان): علوُّ القدر؛ ومداره على أصليين:

✓ أحدهما: إثبات المحاسن والكمالات.

✓ والآخر: نفي النقائص والآفات.

فإنَّ العبد إذا أثبت لربه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ المحاسن التامة والكمالات العامة، ونفى عنه

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى النَّقَائِصِ وَالْآفَاتِ؛ كَانَ مَعْظَمًا رَبَّهُ **عَزَّوَجَلَّ**، مَثَبًا لَهُ عُلُوُّ الشَّأْنِ.

فـ (عُلُوُّ الشَّأْنِ) يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى إِجْلَالِ اللَّهِ، وَإِعْظَامِهِ، وَتَقْدِيرِهِ، وَإِعْزَازِهِ، وَمَدَارُهُ عَلَى الْأَصْلِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ.

ثُمَّ بَيْنَ الْمَصْنُفِ **رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى** طَرَفًا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ (عُلُوُّ قَدْرِ اللَّهِ **عَزَّوَجَلَّ** وَشَأْنُهُ)؛ فَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ تِسْعَ جُمَلٍ:

فَالجُمْلَةُ الْأُولَى: هِيَ قَوْلُهُ: (فَتَعَالَى فِي أَحَدِيَّتِهِ أَنْ يَكُونَ لغيره مَلِكٌ، أَوْ قِسْطٌ مِنْهُ) أَي جِزْءٌ مِنْهُ، (أَوْ يَكُونُ عَوْنًا لَهُ، أَوْ ظَهِيرًا) أَي نَصِيرًا، (أَوْ شَفِيْعًا عِنْدَهُ بَدُونَ إِذْنِهِ، أَوْ عَلَيْهِ يُجِيرُ) أَي يَتَحَكَّمُ عَلَيْهِ فِي إِجَارَةٍ مَنْ يُرَادُ دَفْعُ الْعَذَابِ عَنْهُ.

وَالجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي قَوْلِهِ: (وَتَعَالَى فِي عِظَمَتِهِ وَكِبْرِيَاءِهِ وَمَلَكُوتِهِ وَجَبْرُوتِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُنَازِعٌ، أَوْ مُغَالِبٌ، أَوْ وَلِيٌّ مِنَ الدُّلِّ، أَوْ نَصِيرٌ).

و(الْوَلِيُّ) هُنَا بِمَعْنَى: النَّاصِرِ.

فَإِنَّ (الْوَلِيَّ) لَهُ مَعْنِيَانِ:

- أَحَدُهُمَا: النَّاصِرُ؛ وَهُوَ الْمَنْفِيُّ عَنِ اللَّهِ؛ فَلَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ.

- وَالْآخَرُ: الْمَنْصُورُ؛ وَهُوَ الَّذِي يُضَافُ إِلَى اللَّهِ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ **تَعَالَى**: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ

اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ [يونس] أَي الَّذِينَ يُكْرِمُهُمُ اللَّهُ **عَزَّوَجَلَّ** بِنَصْرِهِمْ.

وَالجُمْلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي قَوْلِهِ: (وَتَعَالَى فِي صَمْدِيَّتِهِ عَنِ الصَّاحِبَةِ، وَالْوَالِدِ، وَالْوَالِدِ،

وَالْكَفِّ، وَالنَّظِيرِ).

وَتَقَدَّمَ أَنَّ مَعْنَى (الصَّمْدِ) هُوَ السَّيِّدُ الْكَامِلُ الَّذِي يَقْصِدُهُ الْخَلْقُ فِي حَوَائِجِهِمْ

فَيَرْفَعُونَهَا إِلَيْهِ.

و(صمديته **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**) نوعان:

◊ أحدهما: كماله في نفسه؛ فهو سيّد كامل.

◊ والآخر: صمود الخلق إليه في رفح حوائجهم؛ فهم يبتغون منه قضاء حوائجهم.

والجملة الرابعة: في قوله: (وتعالى في كمال حياته وقِيُومِيَّتِهِ وقُدْرته عن الموت،

والسنّة، والنوم، والتعب، والإعياء).

و(السنّة): النعاس، و(الإعياء): النهك بالملل والسّامة.

والجملة الخامسة: قوله: (وتعالى في كمال علمه عن الغفلة والنسيان، وعن عُزُوب

مِثْقَالِ ذَرَّةٍ عن علمه في الأرض أو في السماء) أي أنّه لا يخفى عليه شيء.

والجملة السادسة: في قوله: (وتعالى في كمال حكمته وحَمْدِهِ عن خلق شيء عبثاً)

أي لا فائدة منه، (وعن تَرْكِ الخلق سُدىً) أي مُرْسَلِينَ مُهْمَلِينَ (بلا أمرٍ، ولا نهيٍّ، ولا

بعثٍ، ولا جزاءٍ).

والجملة السابعة: في قوله: (وتعالى في كمال عدله عن أن يظلم أحداً مثقال ذرّة، أو

أن يهضمه شيئاً من حسناته) أي أن ينقصه؛ ف(الهضم): النقص.

والجملة الثامنة: في قوله: (وتعالى في كمال غناه عن أن يُطعم، أو يُرزق، أو يفتقر

إلى غيره في شيء).

والجملة التاسعة: في قوله: (وتعالى في جميع ما وصف به نفسه، ووصفه به

رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن التّعطيل والتّمثيل)، (وسبحانه وبحمده، وعزّ وجلّ، وتبارك

وتعالى، وتنزهه وتقدّسه عن كلّ ما يُنافي إلهيته وربوبيّته وأسماءه الحُسنَى وصفاته

العلَى).

وهذه الجملة الأخيرة هي التي أجاب بها المصنّف عن الشّطر الثّاني من سؤاله لمّا قال: (وما الَّذي يجب نفيه عن الله عزّ وجلّ؟)؛ فجوابه المذكور هنا: أنّ الذي يجب نفيه عن الله هو (كلّ ما يُنافي إلهيته وربوبيته وأسماءه الحُسنَى وصفاته العُلى).

ثمّ ختم هذا الجواب بقوله **تعالى**: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الرّوم: ٢٧]؛ وهذه الآية أصلٌ في إثبات الكمالات لله عزّ وجلّ فيما اتّصف به.

ومثلها قوله **تعالى**: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]؛ فـ (المَثَل) هو الوصف؛ فمعنى الآية: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الرّوم: ٢٧] أي له الوصف الأعلى؛ فسّره بذلك ابن عبّاسٍ **رضي الله عنهما**، واختاره ابن القيم **رحمه الله تعالى**، وفيه عدّة أقوالٍ أخرى للسّلف، لكنّ أصحّ تفاسيره هو ما ذكرناه.

وفيه: إثبات الكمالات فيما لله من الصّفات؛ فللّه الوصف الأعلى الَّذي لا يبلغه

غيره^(١).

(١) وكلّ هذه من وجوه كمال الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**.

ووجوه كمال الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** لا يبلغ عدّها العادّون، ولا يستطيع أن يستقصيها المُستقصون؛ فإنّ الإنسان يحمّد الله كما حمّد الله نفسه؛ فحمّد الله عزّ وجلّ نفسه يتضمّن أنواعاً من الكمالات لا تحيط بها مداركنا وعقولنا.

وفي حديث ابن مسعود المتقدّم الَّذي أوّله: «اللّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ...»، وفيه: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ، سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ»، حتّى قال: «أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ»؛ فمن أسماء الله المتضمّنة لكمال ما لم نطلّع عليه؛ بل هو غيبٌ عنّا.

فيكون ما نُشر لنا من كماله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** هو بعض كماله عزّ وجلّ. [شرح برنامج التّعليم المستمر].

ثمَّ ختم المصنّف رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى ما ذكره ممَّا يتعلّق بعلوِّ الله عَزَّجَلَّ في قدره وشأنه بقوله: (ونصوص الوحي من الكتاب والسُّنة في هذا الباب معلومةٌ مفهومةٌ، مع كثرتها وشهرتها).

